

حصد 4 جوائز مرموقة من "Euromoney" في مجال الخدمات المالية الخاصة

«بيت التمويل» أفضل بنك خاص والأكثر أماناً في الكويت والشرق الأوسط



الكسندر ليدل وفيليب كروفورد متسلمان للجوائز

حصد بيت التمويل الكويتي 4 جوائز مرموقة من مجموعة بوروموني Euromoney العالمية لعام 2026 وهي: أكثر بنك خاص أماناً في الشرق الأوسط - أفضل بنك خاص في الكويت - أكثر بنك خاص أماناً في الكويت - الأفضل في الكويت في التمويل العقاري، وذلك تقديراً لمكانة البنك الرائدة في مجال الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، وتجاها في تقديم تجربة مصرفية متميزة لعلائته من خلال نموذج عمل آمن يقوم على التطور الدائم والابتكار والالتزام بمعايير الخدمة والجودة والموثوقية والنمو المستدام.

وتسلم الجوائز في حفل الجوائز الذي أقيم في العاصمة البريطانية (لندن) كل من نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - للخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات وتميز الأعمال، الكسندر ليدل، والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي - المملكة المتحدة، فيليب كروفورد.

ويتميز بيت التمويل الكويتي بتقديم الحلول والتسهيلات المصرفية التي تلبي التطلعات المتطورة لعلائته من أصحاب الثروات، وتتضمن باقة من الخدمات الاستشارية الشاملة ومديري العلاقات المتميزين من ذوي الخبرة الواسعة بجانب قيادات متمرسية في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات.

ويقدم بيت التمويل الكويتي لعلائته باقات متكاملة من خدمات إدارة الثروات والمنتجات المالية الخاصة عالية الجودة، والتي تغطي احتياجاتهم المصرفية

الخاصة على التعامل المصرفي، حرص بيت التمويل الكويتي على دمج الابتكار في كل عمليات إدارة الثروات. وتعد جوائز بوروموني العالمية للخدمات المصرفية الخاصة من أرفع الجوائز في القطاع، حيث تستند على معايير تشمل الأداء المالي، الابتكار، جودة الخدمة، واستراتيجيات إدارة الثروات.

وعلى مدى أكثر من 50 عاماً، تعتبر بوروموني المرجع الموثوق في تقييم الأداء والتميز في القطاع المالي العالمي، حيث تكرم المؤسسات التي تظهر تفوقاً ملحوظاً في الابتكار والخدمة وتقديم الحلول للعملاء.

المتحدة ومصر وتركيا وألمانيا، للعملاء فرصاً استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة في أسواق مختلفة. وقد نجح بيت التمويل الكويتي في إطلاق تطبيق Wealth App الذي يتيح لعملاء بيت التمويل الكويتي من ذوي الملاة العالية تجربة سلسة ومرنة لإدارة استثماراتهم ومراقبة محافظتهم في الوقت الفعلي، وتلقي الاستشارات التفاعلية الآمنة التي تمكنهم من اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، كما أصبح بإمكان العملاء تحديث بياناتهم الشخصية عبر تطبيق البنك من خلال خدمة «اعرف عميلك» (KYC) مما قلل الحاجة لزيارة فروع البنك، وفي ظل إقبال أكثر عملاء الخدمات المالية

الشاملة، بدءاً من الخدمات المصرفية اليومية، وصولاً إلى التمويل العقاري وتمويل الإسكان والعقارات التجارية والاستثمار وخدمات الخزينة ومختلف الحلول المصرفية في إدارة الثروات والاستثمار. ويتمتع بيت التمويل الكويتي بخبرة إقليمية ودولية عريقة في الإدارة الاحترافية للأصول والاستثمارات، بما في ذلك إدارة المحافظ الاستثمارية الإقليمية والدولية، وصناديق الأسهم، والعقارات الدولية، وصناديق التاجير وغيرها من المنتجات والخدمات المالية ذات المستوى العالمي من الجودة في الأداء، حيث تتيح شبكة بيت التمويل الكويتي الممتدة عبر 10 دول حول العالم، أبرزها الكويت والبحرين والمملكة

ووتؤكد هذه البيانات أن النمو في تمويلات قطاع الأعمال لم يكن أحادي الاتجاه، بل جاء مدفوعاً بتوسع متوازن في عدة قطاعات رئيسية، ما يعزز من استدامة هذا النمو ويحد من المخاطر المرتبطة بالتركيز القطاعي، كما يعكس قدرة الاقتصاد الكويتي على الحفاظ على زخمه الائتماني حتى في ظل بيئة جيوسياسية معقدة.

تمويلات القطاعات الاقتصادية تسجل أعلى مستوى تاريخي عند 34,36 مليار دينار بنهاية فبراير 2026

1,2 مليار دينار تمويلات جديدة لقطاع الأعمال في شهرين

■ تمويلات العقار ترتفع إلى 10,88 مليارات دينار.. مسجلة نمواً سنوياً بـ 616,6 مليون دينار
■ 2,11 مليار دينار تمويلات لقطاع النفط والغاز.. بزيادة 56,9 مليون دينار خلال شهرين



نمو لافتاً، حيث ارتفعت التسهيلات خلال أول شهرين من العام بصافي 616,6 مليون دينار، وعلى أساس سنوي فقد بلغ صافي التمويل الموجهة للقطاع نحو 379,2 مليون دينار، ليرتفع الرصيد من 1,73 مليار دينار بنهاية فبراير 2025 إلى 2,11 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، وهو تطور يعكس تعزيز الاستثمارات في القطاع النفطي، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية التي ترفع من أهمية أمن الإمدادات واستمرارية الإنتاج.

وفي قطاع التجارة، ارتفعت التمويلات من مستوى 3,70 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 3,77 مليارات دينار بنهاية فبراير 2026، بزيادة قدرها 61,7 مليون دينار، وهو نمو محدود نسبياً يعكس حالة الحذر في الأنشطة التجارية المرتبطة بالتقلبات الإقليمية والتجارية لسلاسل الإمداد، إلا أنه على أساس سنوي سجل زيادة متواضعة بلغت 34,3 مليون دينار.

أما قطاع الصناعة، فقد سجلت التسهيلات مستوى 2,18 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، مرتفعة خلال أول شهرين من العام بنحو 46,7 مليون دينار مقارنة بـ 2,13 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025. رغم تسجيل تراجع سنوي طفيف بلغ 2,8 مليون دينار، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في النشاط الصناعي.

وفي المقابل، برز قطاع الإنشاء كاحد المحركات الرئيسية للنمو، حيث ارتفعت التمويلات من 2,68 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى مستوى 2,81 مليار دينار بنهاية فبراير 2026، وذلك بزيادة خلال أول شهرين من العام بلغت 124,9 مليون دينار، فيما بلغ صافي الزيادة على أساس سنوي نحو 128,1 مليون دينار، في دلالة واضحة على استمرار تنفيذ المشاريع التنموية والبنية التحتية.

كما شهد قطاع النفط الخام والغاز قدموا مجموعة من المشاريع الابتكارية أمام ممثلين من مختلف قطاعات الأعمال

في مشهد يعكس تماسك الاقتصاد الكويتي أمام التقلبات الإقليمية، سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال صافي نمو بلغ 1,2 مليار دينار خلال أول شهرين من 2026 (يناير وفبراير). لترتفع من 33,16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 إلى 34,36 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي، وتأتي هذه القفزة في توقيت بالغ الحساسية، تزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة واندلاع الحرب في نهاية فبراير 2026، ما يمنح هذا النمو دلالة مزدوجة، ليس فقط كتعكس اقتصادي، بل كمؤشر ثقة واستمرارية في التمويل رغم حالة عدم اليقين.

هذا الأداء يعكس بوضوح قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار في دعم الأنشطة الاقتصادية، وعدم تأثره المباشر بالأضطرابات الخارجية في المدى القصير، مدفوعاً بوفرة السيولة وقوة المراكز المالية، إلى جانب استمرار الطلب الائتماني من قبل الشركات، خصوصاً في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية والطاقة والخدمات.

وعند الانتقال إلى القراءة الهيكلية الأعمق، تكشف المقارنة السنوية بين فبراير 2025 وفبراير 2026 عن نمو واسع النطاق في مختلف قطاعات الأعمال، حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية خلال عام نحو 3,9 مليارات دينار.

وقطاعياً، ارتفعت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار من 10,72 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 10,88 مليارات دينار بنهاية فبراير الماضي، بزيادة خلال أول شهرين من

أحمد مغربي

وزارة المالية
Ministry of Finance
دولة الكويت | State of Kuwait

إعلان

بشأن الالتزام بتسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية والمالية

تؤكد وزارة المالية على جميع المخاطبين بالقوانين الضريبية التالية، ضرورة الالتزام بالتسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية والمالية وفقاً للمواعيد القانونية المحددة:

- المرسوم رقم (3) لسنة 1955 بشأن ضريبة الدخل الكويتية والقوانين المعدلة له.
- قانون ضريبة الدخل الكويتية في (المنطقة المعينة) رقم (23) لسنة 1961.
- القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.
- القانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقذلة في ميزانية الدولة.
- المرسوم بقانون رقم (157) لسنة 2024 بشأن قانون الضريبة على مجموعة الكيانات المتعددة الجنسيات

وفي هذا الصدد، ننوه على أن قطاع شؤون الخدمات الضريبية على أتم الاستعداد لتقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة من خلال موقعه الكائن في مدينة الكويت- مجمع الوزارات - الدور الأول - بلوك 14.

ولمزيد من المعلومات يرجى الدخول على الموقع الإلكتروني للوزارة.
www.mof.gov.kw

قدموا مجموعة من المشاريع الابتكارية أمام ممثلين من مختلف قطاعات الأعمال

«الوطني» يختتم يوم العروض التقديمية لطلاب الدفعة الـ 30 من أكاديميته

مريم النصرالله: نحرص على بناء بيئة عمل تركز على الابتكار وتمكين الكفاءات الوطنية



جانب من فعاليات يوم العروض التقديمية لطلاب أكاديمية الوطني



مريم النصرالله

«أكاديمية الوطني باتت اليوم منصة أساسية لإعداد الجيل الجديد من المهارات المصرفية، إذ تعمل على تزويد المتدربين بالمعرفة العملية وتمكينهم من تقديم حلول تتماشى مع توجهات التحول الرقمي، وما قدمه المتدربون اليوم يعكس مدى استفادتهم من برامج الأكاديمية وقدرتهم على الابتكار وتحول أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتطبيق».

وأكدت النصرالله أن استراتيجية الوطني في تطوير رأس المال البشري تعد ركيزة أساسية وثقافة راسخة لدى البنك، مشيرة إلى أن أكاديمية الوطني تجسد هذه الرؤية من خلال ضمان تدفق مستدام للكفاءات الوطنية القادرة على دفع عجلة النمو والابتكار في

اختتم بنك الكويت الوطني بنجاح فعاليات يوم العروض التقديمية لطلاب الدفعة الـ 30 من أكاديمية الوطني، والتي شهدت تقديم مجموعة من المشاريع الابتكارية أمام ممثلين من مختلف قطاعات الأعمال، وجاءت هذه الفعالية ضمن برنامج تدريبي متكامل يهدف إلى تعزيز قدرات المتدربين في مهارات العرض وتحول الأفكار النظرية إلى حلول عملية قابلة للتطبيق داخل بيئة العمل المصرفي.

وشارك أربعة فرق في تقديم مشاريع ابتكارية تعكس مستوى متميزاً من الإعداد والاحترافية، حيث حظيت العروض بتفاعل كبير وإشادة واسعة من الإدارات المعنية، لما تضمنته من أفكار مبتكرة وحلول قابلة للتطبيق. وشهدت الفعالية تنظيمًا احترافياً أتاح للمتدربين استعراض مشاريعهم في أجزاء تفاعلية أمام لجنة التقييم، وتميزت العروض بالمستوى العالي من الجاهزية والقدرة على تقديم الأفكار بشفافية ووضوح، الأمر الذي عكس جودة التدريب الذي تلقوه خلال البرنامج، ولأدت العروض اهتماماً كبيراً من لجنة التقييم التي أشادت على المهارات التي أظهرها المتدربون في التحليل والعرض والتعامل مع الأسئلة، كما أشادت بتطويرهم لأفكار ذات قيمة عملية يمكن البناء عليها مستقبلاً.

ويحرص بنك الكويت الوطني على تمكين المواهب الناشئة من خلال بيئة تدريبية تتيح لهم اكتساب مهارات التفكير الإبداعي والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات، كما يعمل البنك على إتاحة تجارب تدريب عملية تحاكي بيئة العمل الحقيقية، ما يمنح المتدربين فرصة تطبيق مهاراتهم والتعرف عن قرب على طبيعة العمليات المصرفية وأساليب العمل الحديثة.

ويهدفه المناسبة، قالت نائب مساعد للرئيس - إدارة المواهب في الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني مريم النصرالله: «يمثل يوم العروض التقديمية محطة مهمة في هذا البرنامج، فهو يعكس التزام البنك ببناء بيئة عمل قائمة على الابتكار وتنمية القدرات، ومن هذا المنطلق نحرص على تقديم مبادرات تربط التدريب بالتجربة العملية وتتيح للمتدربين التعامل مع تحديات واقعية داخل بيئة الأعمال». وأضافت النصرالله: